موقف صحيفة الاتحاد الدستوري من قضية النفط ومعاهدة المناصفة في الارباح ١٩٥٠

الباحثة نور علي حافظ

أ.د. يوسف طه القريشي

كلية التربية / جامعة ميسان

الملخص:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ازداد الطلب على الطاقة بشكل كبير لإعادة إعمار أوروبا واليابان، وتحولت الولايات المتحدة من مصدر صافٍ للنفط إلى مستورد له عام ١٩٤٨، مما زاد من أهمية النفط المنتج في مناطق أخرى، لا سيما الشرق الأوسط، في هذه الفترة، كانت الشركات النفطية العالمية الكبرى تسيطر سيطرة شبه مطلقة على إنتاج وتسويق وتسعير النفط الخام، وكانت هذه الشركات تسعى لتأمين إمدادات طاقة رخيصة للدول الصناعية الكبرى، وقد أدت هذه السيطرة إلى أن تكون عائدات الدول المصدرة للنفط ضئيلة للغاية، حيث شهد عام ١٩٥٠ بداية تطبيق مبدأ "**المناصفة في الأرباح**" بين الشركات النفطية والدول المنتجة، وذلك بعد ضغوط متزايدة من الدول المنتجة للمطالبة بحقوقها، ومع ذلك استمرت الشركات في محاولات تخفيض الأسعار للحفاظ على أرباحها، ومن الناحية التكنولوجية، شهدت هذه الفترة تطورات ملحوظة.

Abstract :

After the end of World War II, the demand for energy increased dramatically due to the reconstruction of Europe and Japan. The United States transformed from a net exporter of oil to an importer in 1948, which increased the importance of oil produced in other regions, particularly the Middle East. During this period, major international oil companies had almost absolute control over the production, marketing, and pricing of crude oil. These companies sought to secure cheap energy supplies for the major industrialized countries. This control resulted in very small revenues for oil-exporting countries. The year 1950 saw the beginning of the implementation of the principle of “50/50 profit-sharing” between oil companies and producing countries. This was after increasing pressure from producing countries to demand their rights. However, companies continued to try to lower prices to

maintain their profits. From a technological standpoint, this period witnessed significant developments.

أهمية البحث:

منذ حكم "**الملك فيصل الاول**"[١] كانت لبريطانيا اليد المطلقة في استغلال نفط العراق، وعندما تأسست شركة النفط العراقية(Iraqi Oil Company)، امتلكت بريطانيا حصة الأسد فيها، ففي عام ١٩٢٨ كانت حصص الشركة موزعة اذ كانت نسبة ٢٣،٧٥% للشركة الانكليزية الفارسية(Anglo-persian oil co)، ونسبة ٢٣،٧٥% للشركة الهولندية الملكية (Royal Dutch Oil-Compauy)، ونسبة ٢٣،٧٥% للمجموعة الفرنسية (French Grop)، ونسبة ٢٣،٧٥% للمجموعة الأمريكية(American Grop)، ونسبة ٥% للسيد " **كالوست كولبينكان (C.S.Gulbenkian)**"[٢]، وبما ان بريطانيا تمتلك ٤% من الشركة الهولندية الملكية فأنه حصة بريطانيا في الشركة كانت ٢٣،٧٥% ، ووفقاً لاتفاقية عام ١٩٢٦ بين بريطانيا والعراق فإن الشركة البريطانية مسجلة في بريطانيا، وتضمنت المادة السابعة من الاتفاقية إلزام الشركة بدفع اربع شلنات ذهبية لحكومة العراق للطن الواحد لمدة عشرون عاما، ولم تحدد الاتفاقية حق العراق بالمشاركة برأس مال الشركة او صناعة قراراتها وكان هذا الخلل في ترتيب العلاقات سبب في استياء الطبقة المثقفة، واستقالة الوزيرين رشيد عالي الكيلاني وزير العدل، ومحمد رضا الشبيبي وزير التعليم احتجاجا على التعسيف الاقتصادي الذي لحق بالعراق بسبب تلك الاتفاقية [٣].

ظهرت اهمية النفط ومشتقاته ومدى اعتماد قوة الدول عليه خلال مدة الحرب العالمية الثانية وما بعدها لاستخدامها للاغراض العسكرية، لذا اصبحت المناطق الغنية بالنفط في الشرق الأوسط ومن ضمنها العراق من اهم الاهداف الاستراتيجية والسياسية للقوى الكبرى لتحقق به اسباب القوة والتفوق، فبعد حركة مايس ١٩٤١ تمكنت بريطانيا من فرض سيطرتها على مستقبل الشرق الأوسط وبالتالي سيطرتها على نفط المنطقة الذي يعدّ الحافز الاول في توجهاتها، اما الولايات المتحدة الأمريكية من ان تتهم بقضايا النفط في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٣ ، اذ دخلت بمفاوضات مع بريطانيا للتفاهم حول موضوع النفط فتوصلوا الى اتفاقية عام ١٩٤٥، هدفت الى الحيلولة دون تصادم مصالحها، لذا اعتقد العراقيون اعتقاداً جازماً ان شركات النفط تعتمد سياسة قلة الانتاج والتي اخذت بمصلحة الشعب [٤] .

أستطاعت بريطانيا خلال السنوات العشرة الماضية ان تسبق الشركات الامريكية في استخراج النفط من منطقة الشرق الأوسط، وأكتشاف منابع جديدة، واستطاعت الشركات النفطية التي تهيمن عليها بريطانيا من انتاج (٥٦٠٠٠٠٠٠) برميل من النفط الخام عام ١٩٤٩، وعلى الرغم من الهبوط في انتاج النفط منذ تموز من العام نفسه، الا انه لم يؤثر على انتاج بريطانيا لنفط في تلك المنطقة، الا ان شركات النفط، والتي تتمتع بأمتيازات

كبيرة لم تكن اكثر انصافاً واستجابة للمطالب العادلة لبلدان المنطقة ومن ضمنها العراق، والتي عانت كثيراً من ضيق العيشة الذي اثر على شعوبها، وعاد على مصالحهم بالاضرار الجسيمة [٥] .

شهدت السنوات الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٠ تدهورا كبيرا للسياسة النفطية ،لقلة عوائد العراق النفطية بسبب تحكم شركة نفط العراق بأنتاج النفط وتقديره ، فضلا عما لحق بالعراق من خسائر مالية بسبب اغلاق الانبوب النفطي الممتد الى صيف عام ١٩٤٨ بعد نشوب الحرب بين العرب والكيان الصهيوني في العام نفسه، والذي اثر على الاقتصاد العراقي نتيجة مشاركته بالحرب، اذ ادى ذلك الى ذهاب نصف انتاج النفط لدعم المجهود الحربي [٦] .

أن ما انجز في صناعة النفط في عام ١٩٥٠، قد وضع العراق في مقدمة البلدان المنتجة للنفط، واصبح انشاء استثمارات أوسع في متناول اليد، فلقد اصبح مشروع انشاء مصفى حكومي للنفط، والذي بدأ التخطيط له منذ عام ١٩٤٥، على وشك الانجاز في نهاية عام ١٩٥٠، وذلك بعد ان اكملت الخطط التي وضعت لأنشائه ، ووفرت الاموال اللازمة له، وكان حقل النفط الصغير ومصفاته التي انشأتها الشركة المستثمرة، وهي شركة نفط خانقين ، في كل من نفطخانه وخانقين، وباشر عمله على نطاق محدود كان يمول شمالي العراق، والوسط بالمنتجات من قبل شركة نفط الرافدين[٧] .

اما بشأن المصالح البريطانية فأشار بيان الحزب في السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٠ الى أن "**حزب الاستقلال** "[٨] اذ شارك في الحكومة الجديدة، فان ذلك يؤدي الى زيادة معاداة الامبريالية غير المدروسة في مجلس الوزراء، ولن يتم اعادة فتح خط الانابيب النفطية ، ولن يتم احراز اي تقدم في القضايا الاخرى المعلقة، فضلا عن تعزيز الاعتقاد بأن البريطانيين الذين يدعمون "**نوري السعيد**"[٩] يعارضون الاصلاح في العراق، مما يؤدي الى عدم استقرار الحكومات العراقية وبالتالي انخفاض الثقة في العراق في هيئات مثل البنك الدولي [١٠].

هدفت سياسة العراق الى استثمار عوائد النفط لتمويل المشاريع الكبرى في العراق، ولم تكن العوائد المالية التي يستلمها العراق من النفط كبيرة حتى عام ١٩٥٠، ولا تغطي تكلفة المشاريع، لذلك انشات الحكومة العراقية مجلس الاعمار لكي يقوم بالاشراف على استغلال عوائد النفط في تنمية اقتصاديات العراق وتقدمها [١١] .

قرر مجلس الوزراء العراقي في الثلاثين من حزيران ١٩٥٠ تخويل الوفد العراقي للمداولة مع شركات النفط، وتضمن التباحث ان تدفع شركات النفط العراقية المبالغ المستحقة عليها، والسعي لزيادة الحد الأدنى من كميات النفط المصدرة زيادة مناسبة، وقد توصل الوفد المفاوض إلى جعل الشركة تدفع للعراق ابتداء من كانون الاول ١٩٥٠ الحد الأعلى البالغ ستة شلنات بدلاً من اربعة شلنات [١٢] .

اوضحت صحيفة الاتحاد الدستوري في الرابع من تموز ١٩٥٠ ان الوفد العراقي المفاوض للنفط برئاسة نوري السعيد رئيس حزب الاتحاد الدستوري، وعضوية "**ضياء جعفر**" [١٣] وزير الاقتصاد، و "**نديم الباجه جي**"[١٤] مدير شؤون النفط العام، والمنتدب لمفاوضة شركات النفط البريطانية وبينت الصحيفة ان مدة بقائهم في لندن ٢٠ يوماً [١٥] .

دافعت صحيفة الاتحاد الدستوري عن سياسة نوري السعيد في مفاوضات النفط اذ اتهمت صحيفة لواء الاستقلال الناطقة باسم حزب الاستقلال في السابع عشر من تموز ١٩٥٠ مساعي نوري السعيد بشتى الاتهامات، واستلامه الى تسويفات شركات النفط ووصفت صحيفة الاتحاد الدستوري نوري السعيد نجح في مفاوضات النفط، وذلل الكثير من الصعوبات التي ظلت حجر عثرة في سبيل الوصول الى اتفاق سيضمن مصالح العراق الوطنية، ويحقق اماله المشروعة، وقد جنى العراق من وراء هذا النجاح فوائد كثيرة، وعوضت العراق عن خسائره السابقة، وردت صحيفة الاتحاد الدستوري في السابع عشر من تموز ١٩٥٠ طلب صحيفة الاستقلال بنشر محاضر المفاوضات بأن ذلك غير ممكن لان هناك جوانب عديدة لم تناقش في المفاوضات، ولاتوجد فائدة من نشرها دون التوصل الى اتفاق نهائي [١٦] .

وعلى اثر المفاوضات التي قامت بها حكومة توفيق السويدي لتعديلات الاتفاقية النفطية، وتولى فيها نوري السعيد بصفته الشخصية مفاوضات شركة النفط، فقد شكك حزب الجبهة الشعبية المتحدة بسياسة الحكومة واتهمها ببعثرة ثروة العراق النفطية، وشخصّ الحزب قيام نوري السعيد باخفاء تلك الاتفاقيات عن الشعب الامر الذي دفع الحزب الى نشر نصوصها بشكل متسلسل، واصدر بيانا عارض به تلك الاتفاقيات ووصف النفط بمثابة الجهاز العصبي للدولة، وطلب ابعاد الايدي التي تسعى إلى اضعافه وتعطيله، واعتبر الاتفاقية مخيبة اللامال لانها لا تحقق مطالب البلاد، ودعى الى الاضراب العام للتعبير للاحتجاج لما اقدم عليه الحكومة من تصديق الاتفاقية [١٧] .

بينت صحيفة الاتحاد الدستوري الاهداف التي توصل اليها الوفد العراقي من خلال رئيس حزب الاتحاد الدستوري نوري السعيد والذي دعا الى عقد مؤتمر صحفي في العاشر من اب ١٩٥٠ لاستعراض المراحل والاهداف التي اجتازتها المفاوضات حيث بينت الصحيفة ان اهم الاسباب كانت تتعلق بنص المادة التاسعة والثلاثين من امتياز شركة النفط العراقية والتي تنص على "**تسوية الخلاف**" بين الحكومة وشركة النفط بالطرق القانونية وكذلك مناقشة سعر الذهب بين سعره الرسمي ومقارنته في الاسواق الحرة [١٨] .

بعدما لاحظ نوري السعيد ان العراق ميّالاً لانتهاج سياسة التأميم دعا الشركات محاولةً من حكومته لاقناعها بضرورة تبديل سياستها، وأكد لها انه حريص على صداقتها ،إلا ان محاولته فشلت في زحزحة هذه الشركات عن موقفها [١٩] ، ونتيجة لهذه التطورات بدأت الدعوة الى تأميم النفط في العراق تتصدر الصحف العراقية، وفي المجالس العامة، وعلى ألسنة زعماء الحزب ، والقوى الوطنية [٢٠] .

قد ساءت الاوضاع اكثر عندما ادخلت اتفاقية " **ارامكو**"، مع المملكة العربية السعودية صيغة مناصفة الارباح [٢١] ، الامر الذي جعل الحكومة الايرانية تتصلب في موقفها تجاه الشركات، وبالتالي قيامها بتأميم النفط الايراني في آذار ١٩٥١ [٢٢] ، الامر الذي انعكس على الساحة العراقية من اجل اجراء مفاوضات مع الحكومة العراقية والشركات النفطية [٢٣] .

قدم بعض النواب في المجلس طلباتهم الى الحكومة وطلبوا سنّ لائحة قانونية لتأميم شركات النفط العاملة في العراق جميعها دون استثناء، الا ان رئاسة المجلس بدأت بالمماطلة ، والتسويف ولم تدخل هذا الطلب ضمن الامور التي يتم مناقشتها في المجلس [٢٤] ، وبعد جلسة مجلس النواب في السادس والعشرين من نيسان ١٩٥١ بدأت الصحف العراقية تؤيد حزب الاستقلال [٢٥] ، اما الحزب الوطني الديمقراطي فأعتبر قضية تأميم النفط هدفاً مؤجلاً وليس عاجلاً متأثراً بأساليب السياسة التقليدية التي كان يحرص عليها حليفه حزب الجبهة الشعبية[٢٦] .

اشادت الصحيفة في السادس من نيسان ١٩٥٠ بموقف الحكومة بما تقدمت به الى مجلس الامة بلائحة مجلس الاعمار، وما خصصت له من اعتمادات دائمة في ميزانية خاصة من موارد النفط وجعلت له ادارة تنفيذية تتمتع باستقلال ذاتي واسع، واشارت الصحيفة الى ان هذه الخطوة لقيت قبولا وارتياحا وتاييدا من قبل الشعب تجاه الحكومة، اذ يرجو السعب اخراج هذه الخطط الى حيز التنفيذ في اسرع وقت ممكن، ان يكون الاعمار واسعا وشاملا، وان تستفيد الحكومة من الامكانيات الاقتصادية الدولية الى اقصى حد في سبيل تحقيقه [٢٧] .

تبنى حزب الاستقلال فكرة التأميم وقدم امينه **محمد صديق شنشل** في الثامن عشر من آذار ١٩٥١ الى نوري السعيد حول امكانية تأميم النفط العراقي، ولاسيما بعد ان اقدمت ايران على تأميم نفطها [٢٨] ، لكن رئيس الوزراء ماطل، **وقال** " **ان خطة الحكومة تتلخص بتحقيق ايراد الخزينة عن استثمار النفط لا يقل معدله عن معدل ايراد الخزينة للدول المجاورة للعراق**" [٢٩] .

القى "**عبد المجيد محمود**" [٣٠] وزير الاقتصاد ووكيل وزير التجارة محاضرة في مقر حزب الاتحاد الدستوري في الخامس من اذار ١٩٥٢، تطرق خلالها الى الاقتصاد العراقي في ظل اتفاقية النفط ودورها في التنمية الاقتصادية وبناء المشاريع العمرانية، لان الحكومة العراقية وضعت نصب عينها الاهتمام بالفرد من كافة النواحي الحياة، تأخذ بالمفهوم العصري للدولة الحديثة، وانها تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية للشعب، وضمان مستوى من العيش الكريم والثقافة لكل فرد، وتوفير مقومات الصحة، ثم تمكين الشعب من التمتع بحرياته الدستورية، وفق نظام ديمقراطي سليم واساسي وباسلوب الحكم الحديث واوضح ان العراق يتقاضى بموجب الاتفاقية نصف ارباح الشركات التي لا تخضع لأي ضريبة اجنبية، وتقوم الشركات بدفع ما بذمتها من ضرائب

دخل الى حكوماتها من حصتها فقط ، وان هذه المبالغ من شأنها ان تخلق ثروة للبلاد لو استثمرت استثمارا صحيحا [٣١].

وعلى إثر إزدياد واردات العراق من نفطه أصدرت الدولة قانون بإنشاء مجلس الإعمار وحددت أهدافه بعد أن وافق عليه البرلمان، وخططت مشاريع مالية واقتصادية هدفت لتطوير وبناء مصادر البلد، والنهوض بالمستوى المعيشي للشعب العراقي، وتضمنت الخطط مشاريع لضبط الفيضانات التي كانت تدمر الممتلكات والمحاصيل الزراعية، ومشاريع لتخزين المياه، ومشاريع الري والبزل، والصناعة، والتعدين، وتحسين المواصلات النهرية، والبرية، والجوية، وبعد إنجاز تلك الشاريع فإنها ستسلم إلى الوزرات المناسبة وحسب اختصاصاتها، واشارت الإحصائيات إلى الزيادة الهائلة في دخل الدولة، ففي عام ١٩٥٠ بلغت جميع صادرات الحكومة (٣٨،٠٠٠،٠٠٠) دينار عراقي (وكان الدينار العراقي يساوي (٢،٨) دولار، منها (٧،٠٠٠،٠٠٠) دينار من النفط [٣٢] .

بدأت المفاوضات في الخامس من نيسان ١٩٥١ بين اللجنة الوزارية العراقية، ووفد الشركات، الذي رفض مقارنة العراق بأيران التي تأخذ جميع الارباح، وأصر الوفد على ٥٠٪ من الارباح، ونتيجة لذلك تعثرت المفاوضات [٣٣].

صرح الشيخ "**عبود ال هميص**"[٣٤] في الثالث والعشرين من ايار ١٩٥١ " **ان هنالك حديثا عن تغيير في مجلس الوزراء، وعلة وفق ما تقدم يبدو ان هناك خمسة مجموعات سياسية كانت تدعوا الى تأمين النفط العراقي ومنها: حزب الاستقلال الذي يرعى اقتراح تاميم النفط في العراق وعليه ان يعتمد على دعم مجموعة "حكمت سليمان"[٣٥] ونصرت الفارسي، ومجموعة مزاحم الباجه جي من الحزب الوطني الديمقراطي، كما دعمت هذه المجموعات الثلاثة فكرة الحياد بين الشرق والغرب، بينما اعتبرت مجموعة نوري السعيد، و"صالح جبر" [٣٦] ان تاميم النفط سابق لاوانه، وايدتا انضمام العراق الى الغرب**"، وراى ان حكومة نوري السعيد الحالية لن تصمد طويلا، وسيعتمد بقائها على نتائج نقاشات تأميم النفط [٣٧].

ويرجع عدم تأييد "**حزب الجبهة الشعبية** "[٣٨] لفكرة التأميم لأنه رأى عدم امكانية تطبيقه في العراق، نظراً لأرتباطه بمعاهدة مع بريطانيا، ووجود قواعد عسكرية لحماية امتيازات النفط، ولعدم وجود الكوادر الفنية من ابناء البلد لادارة شؤون النفط[٣٩]، اما عن موقف السلطات الاستعمارية من هذه الدعوة فقد حذرت بريطانيا الحكومة العراقية من اتخاذ اي خطوة لتأميم النفط[٤٠].

اعلنت الحكومة العراقية في الثالث عشر من آب ١٩٥١ توصل ممثلي الحكومة مع ممثلي شركات نفط العراق، ونفط الموصل ونفط البصرة الى عقد اتفاقية، تضمنت بنودها ان يحصل العراق على ٥٠٪ من ربح الشركات الثلاث قبل حسم الضرائب الاجنبية على ان يكون ربح الحكومة في كل عام لا يقل عن مبلغ يساوي

٢٥٪ من صافي ارباح نفط العراق ونفط الموصل، و ٣٣،٣٪ من صافي ارباح شركة البصرة، وتستلم الحكومة العراقية النفط عيناً من ظهر السفينة [٤١] .

وحسب الاتفاقية فأن حصة العراق تكون ٥٠% من أرباح شركات النفط عن عملياتها داخل العراق وذلك قبل استقطاع الضرائب الأجنبية، اذ يأخذ العراق عيناً في الميناء البحري ٣٥% من النفط الخام من إنتاج شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل و٣٣،٣ % من النفط الخام من إنتاج شركة نفط البصرة على ان يكون حرا بالتصرف ب ١٢،٥% من هذه الكميات حسب مشيئته، ويبيع الباقي إلى الشركة بالسعر العالمي السائد في الميناء البحري الذي يصب فيع النفط دون أن يتحمل كلفة النقل او اية كلفة أخرى مهما كان نوعها، اما ما يتبق من حصة العراق من أرباح الشركات المذكورة أعلاه فيؤخذ على شكل ضريبة على الارباح، ولغرض تعيين مقدار الارباح اتفق الطرفان بعد أخذ الأسعار العالمية السائدة بنظر الاعتبار على تثبيت اسعار النفط الخام العراقي وكلفة استخراجه ونقله داخل العراق على ان تكون هذه الأسعار عرضة للزيادة والنقصان حسب الأسعار العالمية السائدة، ويكون الحد الأدنى لإنتاج النفط (٢٢) مليون طن من النفط الخام تستخرج شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل سنويا وذلك في عام ١٩٥٤ وما بعدها، و(٨) ملايين طن من النفط الخام تستخرجه شركة نفط البصرة سنويا وذلك في أواخر عام ١٩٥٥ وما بعدها [٤٢] .

اصدر الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الجبهة الشعبية المتحدة بياناً مشتركاً يندد بالاتفاقية واعتبر البيان ان الاتفاقية ابقت سيطرة شركات النفط على ثروات البلاد ونهبها، ووصف البيان معاهدة مناصفة الارباح بأنها بعيدة عن الحقيقة، لانها بدلاً من ان تزيل الغبن فقد زادته اكثر واكثر، اذ انها حددت اسعار النفط الذي تأخذ الحكومة حصتها على اساسه ادنى من السعر العالمي، مما الحق بالخزينة خسائر فادحة، ودعى البيان الى استلام حصة العراق المقدرة ٥٠٪ من النفط الخام ليتصرف بها كما يشاء، اما حزب صالح جبر فقد طلب من نوابه الانسحاب من جلسات مجلس النواب، ولم يكن جاداً بمعارضته لها، لان انسحابهم سهل على نوري السعيد تمرير الاتفاقية بصورة مستعجلة، وتم التصديق عليها في الرابع عشر من شباط ١٩٥٢، على الرغم من احتجاجات نواب المعارضة الذين قدموا استقالتهم من المجلس في السابع والعشرين من الشهر نفسه [٤٣] .

وافقت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب العراقي في الثاني عشر من كانون الثاني عام ١٩٥٢، على اتفاقية النفط بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق، وارسلت الاتفاقية بعد ذلك الى مجلس النواب للمصادقة عليها، وبموجب تلك الاتفاقية تم تقسيم الارباح بالتساوي بين العراق والشركة [٤٤].

شرع العراقيون بترقب الفوائد التي سيجنونها من اتفاقية المناصفة التي عقدتها الحكومة مع شركة النفط العراقية بحصول العراق على هذه الفوائد، وتحقيقاً لهذا الغرض شكلّ في بغداد مجلس الانشاء والتعمير خصص له مبلغ (١٥٥) مليون دينار من ارباح النفط لأتفاقها في غضون السنوات الخمس القادمة على مشاريع الانشاء والتعمير، والمهام الرئيسة الاخرى التي اضطلع بها المجلس مثل شؤون الري، ومقاومة الفيضانات

واستثمار الكبريت من الغاز الطبيعي، وتقوم شركة رايس العالمية بالتحريات اللازمة بشأنه ويتضمن انشاء معمل لانتاج السمنت والاسمدة الكيمياوية بقيمة(٢٥) مليون دينار [٤٥] .

الخاتمة:

مثّلت اتفاقية مناصفة الأرباح النفطية العراقية لعام ١٩٥٠ نقطة تحول في تاريخ العراق الاقتصادي، وعلاقته بالشركات النفطية الأجنبية، والتي جاءت بعد مطالبات شعبية وبرلمانية حثيثة، فبعد عقود من الامتيازات التي كانت تُحقق عوائد محدودة للعراق على شكل إتاوات ثابتة، جاءت هذه الاتفاقية لتدشن مرحلة جديدة من تقاسم الأرباح بنسبة ٥٠/٥٠، مما أحدث نقلة نوعية في الإيرادات النفطية للبلاد، لقد كان لهذه الاتفاقية أثر بالغ في تمكين الحكومة العراقية من تخصيص جزء كبير من هذه العوائد المتزايدة، وتحديداً ٧٠% منها، لتمويل مشاريع التنمية الكبرى من خلال تأسيس مجلس الإعمار في عام ١٩٥٠، هذا المجلس، الذي بدأ بوضع خطط تنموية طموحة منذ عام ١٩٥١، كان له دور محوري في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الحيوية التي هدفت إلى رفع المستوى المعيشي للمواطن العراقي وزيادة الدخل القومي، مثل مشاريع السدود والجسور والطرق، وعلى الرغم من أن الاتفاقية لم تمنح العراق سيطرة كاملة على صناعته النفطية، إلا أنها كانت خطوة مهمة نحو استعادة جزء من الثروة الوطنية، ومهدت الطريق لمطالبات لاحقة بمزيد من السيطرة، وصولاً إلى تأميم النفط في سبعينيات القرن الماضي، وعكست هذه الاتفاقية تزايد الوعي الوطني بأهمية الموارد الطبيعية، ورغبة الشعوب في الحصول على نصيب عادل من ثرواتها.

في الختام، يمكن القول إن اتفاقية مناصفة الأرباح لعام ١٩٥٠ لم تكن مجرد تعديل في صيغة مالية، بل كانت تعبيراً عن بداية مرحلة جديدة من التطلعات الوطنية نحو التنمية والسيادة الاقتصادية، وأرست الأساس لسياسات اقتصادية مستقبلية اعتمدت بشكل متزايد على التخطيط الحكومي والاستثمار في البنية التحتية من عائدات النفط، بما ان النفط عدَّ من اهم مصادر العائدات والايرادات المالية التي اعتمدت عليها الحكومة العراقية اعتماداً كبيراً، واسهم بشكل كبير في التأثير على المدخولات المالية التي سعت من خلالها حكومة نوري السعيد في تطوير المشاريع العمرانية، والانفاق على الجوانب الخدمية التي تراها مهمة، وتصب في خدمة الشعب لذا كان موقف صحيفة الاتحاد الدستوري مؤيداً ومباركاً لخطوات الحكومة في مباحثاتها مع الشركات النفطية في مسألة مناصفة الارباح.

الهوامش:

[١] الملك فيصل الاول (١٨٨٣-١٩٣٣): ولد بمدية الطائف، اصطحبه والده الملك الشريف حسين بن علي الى الاستانة عام ١٨٩٤، ودرس العلوم الدينية والعربية، واللغة التركية، عاد الى الحجاز مع والده عام ١٩٠٩، وفي عام ١٩١٦ شارك مع والده في ثورته ضد الاتراك، وتولى فيها قيادة الجيش الشمالي، وفي عام ١٩١٨ دخل دمشق على رأس الجيش، ونودي به في الثامن من اذار عام ١٩٢٠ ملكاً على سوريا، وخرج منها بعد معركة ميسلون في ٢٥ تموز عام ١٩٢٠، وفي ٢٣ اب عام ١٩٢١ اصبح ملكاً على العراق، توفي في سويسرا، ونقل جثمانه الى العراق، ودفن في المقبرة الملكية، للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره

السياسي ينظر: سيار الجميل، الملك فيصل الاول ١٨٨٣-١٩٣٣ أدواره التاريخية ومشروعاته النهضوية، بيروت، مركز دراسات جدة العربية، ٢٠٢١؛ عبد المجيد كامل لطيف، دور فيصل الاول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩١.

(٢) كالوست كولبنكان: من الرعايا العثمانيين من اصل ارمني من عائلة تعمل في بيع النفط، اكمل دراسته في اسطنبول وفرنسا وبريطانيا، اسهم في تأسيس شركة النفط التركية ، وحصل على نسبة ٥% جراء جهوده فيها وتنظيم سياستها في وجه ضغوط المصالح الامريكية ، ينظر: عبد الامير العلوجي وخضير عباس اللامي، الاصول التاريخية لنفط العراق،ج١، بغداد، دار الحرية للطباعة،١٩٧٣، ص٨٦.

(٣)مأمون امين زكي، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي ١٩٢١-١٩٥٨ دراسة تاريخية سياسية -اجتماعية مقارنة، لندن، دار الحكمة، ٢٠١١، ص ٢٥٧؛ محسن الموسوي، نفط العراق، بغداد، مطبعة الحرية، ١٩٧٣، ص ٤١-٤٥.

(٤)طه خلف محمد الجبوري، موقف الاحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق ١٩٥١-١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٥، ص١٧-١٨.

(٥)صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٣، ٧نيسان١٩٥٠.

(٦)عبد الستار شنين الجنابي ورغد حميد محمد ، السياسة النفطية في العراق ١٩٦٨_١٩٧٩، مجلة كلية التربية بنات للعلوم الانسانية ، المجلد ٣١، ٢٠٢٢، ص٢١٠.

(٧)ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنه ١٩٠٠-١٩٥٢ تاريخ سياسي اجتماعي اقتصادي، ترجمة: سليم طه التكريتي، بيروت، مطبعة الرافدين، ٢٠١٩، ص٦١٢.

(٨) حزب الاستقلال: حصل على اجازته في ٢ نيسان ١٩٤٦، ومن الاعضاء المؤسسين محمد مهدي كبة وداوود السعدي وخليل كنة، عقد اول مؤتمر له في ١٩ نيسان من العام نفسه، واصدر صحيفة الاستقلال في ١٤ اب تضمن منهاجه ايمان الحزب بالتجربة الديمقراطية، والسعي لتعميق ممارستها، ورفض مبدأ القوة في التعامل السياسي، ونبذ العنصرية والوان التعصب الاخرى، ينظر: عبد الجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٧، ص ١٦٨.

(٩) نوري سعيد صالح ملا طه القرغولي :(١٨٨٨-١٩٥٨): ولد في بغداد، واكمل دراسته في الاعدادية العسكرية عام ١٩٠٣، ثم اكملها في مدرسة اسطنبول الحربية وتخرج منها عام١٩٠٦ برتبة ملازم ثانٍ، اعتقله البريطانيون ونفي الى الهند عند قدومهم الى البصرة عام ١٩١٤، اصبح وكيلاً للقائد العام للثورة العربية عام ١٩١٦، عاد الى بغداد عام ١٩٢١، اصبح رئيساً للوزراء ١٤ مرة، للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره السياسي ينظر: عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية، حتى عام١٩٣٢، ط٢، بغداد، اليقضه العربية للنشر، ١٩٨٨؛ محمد حمدي صالح الجعفري، نوري السعيد وبريطانيا خلاف ام وفاق، دمشق، الاوائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

(10) BAN, FCO 624/187, Policel Politician situation, 27 January 1950, p. 2.

(١١)كاثرين م لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة: خطاب صكار العاني، بغداد، دار المتنبي، ١٩٦٣، ص٢٧٣-٢٧٤.

(١٢)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨، ص ١٧٩.

(١٣) ضياء جعفر (١٩١١-١٩٩٢): ولد في بغداد، وحصل على شهادة الدكتوراه من بريطانيا ١٩٣٦، اصبح نائباً في البرلمان ثلاثة مرات للاعوام ١٩٥٣، ١٩٥٤، وايار ١٩٥٤، تسنم العديد من المناصب الوزارية في العهد الملكي، للمزيد من التفصيل ينظر: حيدر فاروق سلمان، ضياء جعفر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٣.

[١٤] نديم احمد الباجه جي (١٩١٤-١٩٧٦): ولد في ١٨ شباط في بغداد، ودرس الابتدائية والثانوية فيها، سافر الى بريطانيا عام ١٩٣٠ ودخل الكلية الملكية، وحصل على شهادة العلوم ١٩٣٥، عين موظفاً في مديرية النفط بوزارة الاقتصاد والمواصلات، ثم سافر لبريطانيا ثانية وحصل على شهادة الماجستير ١٩٣٧، والدكتوراه في هندسة النفط ١٩٣٩، تولى منصب مدير المعادن عام ١٩٤٢، ينظر: نداء خضير مبارك الزيدي، نديم الباجه جي ودوره الاقتصادي والسياسي(١٩١٤-١٩٧٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، ٢٠١٥.

[١٥]صحيفه الاتحاد الدستوري، العدد ٧٦، ٤ تموز ١٩٥٠.

[١٦]صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد١٠١، ١٧ تموز ١٩٥٠.

[١٧]صحيفة الجبهة الشعبية، العدد١٧٢، ١٩ شباط ١٩٥٢.

[١٨]صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ١٠٥، ١١ اب ١٩٥٠.

[١٩] عبدالرزاق الحسني، الجبهة الوطنية في العراق جذورها التاريخية وتطورها، ط٢، بيروت، ١٩٨٠، ص٥٩٧.

[٢٠]عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٢٦٨.

[٢١]مناصفة الأرباح: عُقدت الاتفاقية بين الشركات الأجنبية العاملة في العراق والحكومة العراقية برئاسة نوري السعيد، وعرضت على مجلس النواب ومصادق عليها في ١٤ شباط ١٩٥٢، ثم وافق عليها مجلس الأمة في ١٧ شباط ١٩٥٢. وأبرز ما نصت عليه أن يستوفي العراق ٥٠% من ربح الشركات الثلاث: شركة نفط العراق، شركة نفط الموصل، وشركة نفط البصرة، قبل حسم الضرائب الأجنبية على أن يكون ربح الحكومة العراقية على النحو الآتي: أن تقل حصتها في كل عام عن مبلغ يساوي ٢٥% من صافي إنتاج شركتي نفط العراق ونفط الموصل وعن ٣٣,٣% من صافي إنتاج شركة البصرة. وأيضًا من حق الحكومة اختيار أن تأخذ حصة من النفط بمقدار ١٢,٥% من كل من الشركات الثلاث وهي حرة التصرف في الأسواق العالمية على ساحل البحر، ويسلّم النفط الذي تختاره الحكومة العراقية عينًا بموجب هذه المادة وبصورة مباشرة من ظهر السفينة من مركز يقع على ساحل البحر، تضمنت أيضًا أن يكون هناك مديران عراقيان في المجلس الدائم للمديرين في الشركات الثلاث، وأن يشترك مندوبان عراقيان في إدارة الشركة، وألا يكون للشركات أي حق في تعيين موظفين أجانب أو فنيين إلا إن امتنع وزير الاقتصاد العراقي بأنه لا يوجد أحد لملء هذه المراكز، وتتفق الشركات على ٥٠ طالب عراقي يدرسون في بريطانيا وأن تؤسس مدارس تدريبية في العراق متخصصة للمهنيين الصناعيين والفنيين في مجال النفط، للمزيد من التفصيل ينظر: فهد امسلم زغير، موقف الاحزاب السياسية العراقية من اتفاقية تعديل الامتيازات ومناصفة الأرباح عام ١٩٥٢، مجلة كلية الآداب ،الجامعة المستنصرية ،المجلد ٣٨، العدد ١٦٨، ٢٠١٥؛ رحيم فرج داود، موقف الأحزاب العراقية من اتفاقية مناصفة الأرباح عام ١٩٥٢، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت ،المجلد ٦ ،العدد ١٨، كانون الثاني ٢٠١٤، ص ٧٠١.

[٢٢]كان قرار تأميم النفط الايراني في الخامس عشر من اذار ١٩٥١ اكبر ضربة وجهت للسيطرة البريطانية طوال القرن العشرين، فقد كانت الشركة التي اممتها حكومة محمد مصدق مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحكومة البريطانية وكانت عبارة عن (دولة داخل دولة) لذلك ايقنت بريطانيا ان قرار التأميم اذا ما نجح في ايران ، فأنه سيؤدي الى عمليات تأميم في دول مجاورة لها ،مما يؤدي ذلك الى خسارة بريطانيا لامتيازاتها في منطقة الشرق الاوسط؛ للمزيد من التفصيل حول تاميم النفط في ايران ينظر : روح الله رمضاني، سياسة ايران الخارجية (١٩٤١-١٩٧٣) دراسة في السياسة الخارجية للدول السائدة صوب التحديث ، ترجمة: علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي ،مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٤، ص١٦٤-١٧٠.

[٢٣] عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧، بغداد، ١٩٨٨، ص٣٠٢- ٣٠٤؛ طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في ايران ١٩٤١- ١٩٧٣، ترجمة: علي حسين فياض وعبدالحميد حميد جودي، البصرة ، ١٩٨٤، ص٢١٦.

[٢٤]محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨-١٩٥٨، ط١، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥، ص٣١٤.

[٢٥] المصدر نفسه، ص٣١٧.

[٢٦]عبد الرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب السياسية ١٩١٨-١٩٥٨، بيروت، ١٩٨٠، ص٣٣٠.

[٢٧]صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢ ، ٦ نيسان ١٩٥٠.

[٢٨]عبد الامير هادي العكام، موقف وزارة ياسين الهاشمي الثانية (١٧ اذار ١٩٣٥-٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦) من مطالب الشيعة، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد الثاني، تشرين الثاني ٢٠٠٧، ص٢٤٧.

[٢٩] امينة داخل شلش التميمي، فائق السامرائي ودوره السياسي في العراق ١٩٠٨-١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص٩٨-٩٩.

[٣٠] عبد المجيد محمود(١٩٠٩-١٩٩٢): ولد في بغداد، واكمل دراسته الاولية فيها، ثم سافر الى بيروت لاكمال دراسته الجامعية، ومنها الى الولايات المتحدة الامريكية، وحصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد والعلوم، اصبح وزيراً للاقتصاد(١٩٥٠-١٩٥٣)، ووزيراً للمالية ١٩٥٣، عين بعد ذلك مندوباً للعراق في جامعة الدول العربية والامم المتحدة، ينظر: حميد المطبعي، موسوعة اعلام وعلماء العراق في القرن العشرين، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠، ص٥١٩.

[٣١] صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٦٣٢، ٧ اذار ١٩٥٢.

[٣٢]مأمون امين زكي، المصدر السابق، ص ٢٦٣.

[33]BNA ،Fco37/633, Trout eck to wilian Starng, 25April 1951, p:I.

[٣٤] عبود ال هميص (١٩٠٤-١٩٨٩): ولد في مدينة الشوملي، وهو شيخ عشيرة البو سلطان، مؤلف، وخطيب، الف كتاب (ذكريات وخواطر عن أحداث عراقية في الماضي القريب) شارك في حركة مايس ١٩٤١، ودعم رشيد عالي الكيلاني وهو أحد أعضاء المجلس النيابي الذي ايد تولي الشريف شرف وصيا على العراق بدلا من عبد الاله، ينظر: مجلة المدى الثقافية، العدد ١٣٦٩،السنة السادسة، ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٨، ص١٦.

[٣٥] عارف حكمت سليمان: (١٨٨٩-١٩٦٤): ولد في بغداد، واكمل دراسته في مدرسة الاعداد الملكي ببغداد عام ١٨٩٨، انظم الى مدرسة الاحتياط عام ١٩٠٨ في اسطنبول، وعاد بعد نهاية الحرب العالمية الاولى الى العراق، وفي عام ١٩٢٥ عين وزيراً للمصارف، اصبح رئيساً لمجلس النواب، وبعدها وزيراً للعدلية عام ١٩٢٨، ثم اصبح وزيراً للداخلية ١٩٣٣، اصبح رئيساً للوزراء في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦، اودع السجن بعد مقتل بكر صدقي واستقالة وزارته، وبقي فيه حتى قيام حركة مايس ١٩٤١، توفي في السادس من حزيران في الاعظمية؛ للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره السياسي في العراق ينظر: عكاب يوسف عليوي الركابي، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩١٤ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة؛ حميد مهدي راضي البصري، العلاقات العراقية- الايرانية في ظل وزارة حكمت سليمان، مجلة دراسات تربوية، المديرية العامة لتربية القادسية، العدد ٣١، تموز ٢٠١٥، ص ٣٩-٥٤.

[٣٦] صالح جبر(١٨٩٦-١٩٥٧): ولد في الناصرية، دخل المدرسة الرشيدية حديثة عام ١٩٠٢، وتخرج منها عام ١٩١٠، اتقن اللغة التركية، انتقل لبغداد في المدرسة الجعفرية عام ١٩١٩، وبعدها لدراسة القانون في كلية الحقوق التي تخرج منها عام ١٩٢٥، وفي عام ١٩٣٠ استقال من القضاء، واصبح عضواً بمجلس النواب(١ تشرين الثاني ١٩٣٠- ٤ تشرين الثاني ١٩٣٢)، عين وزيراً للمعارف (٩ تشرين الثاني ١٩٣٢-١٩ شباط ١٩٣٤)، ووزيراً للعدلية في وزارة حكمت سليمان ، ووزيراً للمعارف(٦ نيسان ١٩٣٩-١٩ شباط ١٩٤٠)، غادر العراق بعد احداث ١٩٤١ الى ايران، وعاد بعد انتهاء حركة مايس، عين وزيراً للمالية في وزارة نوري السعيد السابعة والتاسعة، ورئيساً للوزراء(٨ اذار ١٩٤٧- ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨)، للمزيد من التفصيل حول حياته ودوره السياسي ينظر: فاطمة صادق عباس سعدي، المصدر السابق؛ نجدة فتحي صفوة، صالح جبر- سيرة سياسية، بيروت، دار الساقي، ٢٠١٦.

[37]BNA,FCO 6241/199, Canfidautial,27 March 1952,P:1.

(٣٨) حزب الجبهة الشعبية المتحدة: تأسس على اثر البيان الذي وقعه السياسيون المعارضون لربط العراق بعجلة الغرب والذي عرف ببيان الحياد في ١٩ آذار ١٩٥١، واجيز الحزب في ٢٦ ايار ١٩٥١، ومن اهدافه التمسك بالقانون الاساسي، وتحسين احوال الفلاحين والعمال، ودعم الوحدة العراقية، وانقاذ العراق من الاستغلال الاجنبي لاقتصاده، للمزيد ينظر: كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٠، ص٥٢٠-٥٣٠؛ صحيفة صوت الاهالي، العدد٤٥٣، ٢٣ آذار ١٩٥١؛ خالد حسن جمعة، موقف حزب الجبهة الشعبية المتحدة في العراق من التكتلات الاقليمية والاحلاف الدولية ١٩٤٩-١٩٥٤، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد٥٩، ٢٠٠٩، ص٣-٣٩.

(٣٩) صحيفة الجبهة الشعبية، العدد٢٦، ٢٧ اب،١٩٥١.

(٤٠) عبد الامير هادي العكام، المصدر السابق ، ص٢٤٩.

(٤١) للمزيد من التفصيل حول بنود الاتفاق ينظر:

BNA FCO 37/633, Trout eck to wilian Starng, 25April 1951, p:1-2.

(٤٢) للمزيد من التفاصيل حول بنود الاتفاقية ينظر: صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٤٠٩، ١٤ اب ١٩٥١.

(٤٣) صالح الحمداني، صفحات من تاريخ العراق الحديث من الاحتلال البريطاني حتى ثورة ١٤تموز ١٩٥٨، السويد، دار نشر فيشو نمديا، (د.ت)، ص٢٦٦.

(44) New Yourk Times (1932-) ، 13 February 1952.

(٤٥) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٧٦٢، ١٥ تشرين الاول ١٩٥٢.